مجتمعة، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت فى بيت النبى وفيها القرآن منتشراً جمعها زيد وربطها حتى لا يضيع منها شىء».

وظل القرآن فى بيت الخليفة الأول طيلة مدة خلافته القصيرة، ثم انتقلت النسخة التى سميت بعد ذلك بالمصحف الجامع، أو بالمصحف الأم، أو المصحف الإمام إلى عمر بن الخطاب فترة خلافته فاحتفظت بها حفصة بنت عمر وهى زوجة الرسول - ﷺ -، وبقيت عندها حتى طلبها عثمان بن عفان، بعد أن اتسعت الفتوح، وأخذ أهل كل إقليم من الأقاليم يأخذون عمن عاش بينهم من الصحابة ويقرءون بقراءته، فأهل الشام بقراءة أبى بن كعب، وأهل الكوفة بقراءة عبد الله بن مسعود، وآخرون بقراءة أبى موسى الأشعرى، وفى مصر بقراءة أبى الدرداء. . إلخ.

هنا ظهر اختلاف فى القراءات، والأصل واحد، وفتح ذلك أبوابًا من الفرقة والاختلاف والتشكيك، مما جعل حذيفة بن اليمان يقول لعثمان بن عفان: أدرك الناس يا ابن عفان، وشاركه الرأى بعض الحاضرين، فأجمعوا أمرهم على نسخ مصاحف بلغة قريش ولهجتها وقراءتها وضبطها وشكلها ترسل إلى كل عامل أو وال على البلدان ليكون هذا المصحف العثمانى المعتمد والمرجع للناس جميعًا، وأن يحرق ما عداه، مما هيأ لاجتماع الناس مرة أخرى على مصحف واحد، وكما ندب أبو بكر زيداً بن ثابت فى المهمة الأولى ندبه عثمان -رضي الله عنه- (٢٤ - ٣٥هـ = ٦٤٤ - ٦٥٦م)، أيضًا فى المرة الثانية وأضاف إليه كلاً من:

عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وكلهم أصحاب النبى - ﷺ -، واستطاع زيد بن ثابت أن يندب عدداً آخر من الصحابة كانوا ثمانية من المهاجرين والأنصار لتزداد المراجع، ويتم الاستيثاق، فارتفع عدد الرجال المشاركين إلى اثنى عشر رجلاً من الحفاظ والصحابة الأجلاء بإشراف عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب، لا يكتب شىء إلا إذا عُرض على الصحابة فى المسجد، مع استبعاد رواية الآحاد، وبذلك تم إجماع الصحابة والحفاظ وأهل الدين والرأى والمشورة على كتاب واحد نسخ منه عدد من المصاحف - قيل أربعة، وقيل خمسة، وقيل سبعة - أرسل بها عثمان إلى الأمصار الإسلامية: